الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية

دراسة مقارنة بين الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية

طالب دكتوراه: حسان عبد الله العيسى
قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة دمشق
اشراف الأستاذ الدكتور: محمد الحلاق

الخلاصة:

تتعلق هذه الدراسة بالمقارنة بين نظم الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية في الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وهي الرقابة البرلمانية السابقة، والمرافقة، واللاحقة. وفيما يتعلق بالرقابة البرلمانية السابقة، يتضح أن مجلس الشعب السوري يلعب دوراً محورياً في إقرار الموازنة العامة، حيث يُلزم بمناقشتها والتصويت على تفاصيلها لضمان توافقها مع الأهداف الاقتصادية الرئيس، مما يُعزز التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية. أما في مجال الرقابة البرلمانية المرافقة، تظهر التحديات المتعلقة باستقلالية الأجهزة الرقابية في سوريا، في حين يعتمد الكونغرس الأمريكي على تقارير دورية من الوكالات الحكومية ومكتب المحاسبة الحكومي (GAO) لضمان متابعة تنفيذ الموازنة. و في السياق اللاحق، يُركّز النظام الرقابي البرلماني السوري على دراسة الحسابات الختامية، مع مناقشة دقيقة لضمان الالتزام بالضوابط القانونية. في الولايات المتحدة، تتسم الرقابة اللاحقة بالتعقيد،

حيث يقوم الكونغرس بمراجعة الحسابات النهائية والتقارير المستقلة، مما يُسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

تخلص الدراسة إلى أن كلا النظامين يسعيان لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة، إلا أنهما يواجهان تحديات خاصة تتعلق باستقلالية الأجهزة الرقابية، وحجم وتعقيد الموازنة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تحسين آليات الرقابة البرلمانية في سوريا عبر تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، وتحديث الأطر القانونية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية تطوير نظم الرقابة البرلمانية في كلا البلدين لضمان إدارة فعالة ومؤتمنة للموارد العامة، بما يسهم في تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية المرجوة.

Parliamentary Oversight of the Government Budget: A Comparative Study between the Syrian Arab Republic and the United States of America

Researcher: Hassan abd allah Alissa

Specialization: PhD student, Department of Public Law, Faculty of Law, Damascus University

Email h.alissa79@ damascusuniversity.edu.sy

Abstract:

This study examines the comparative analysis of parliamentary oversight systems over government budgets in the Syrian Arab Republic and the United States of America, focusing on three main dimensions: ex ante, concurrent, and ex post oversight. In the context of ex ante oversight, it is evident that the Syrian People's Assembly plays a pivotal role in approving the state budget, being mandated to discuss and vote on its details to ensure alignment with the country's economic and social objectives. Conversely, the U.S. Congress initiates the budget approval process with a proposal from the President, which enhances the balance between the executive and legislative branches.

Regarding concurrent oversight, challenges related to the independence of oversight bodies in Syria are highlighted, while the U.S. Congress relies on periodic reports from governmental agencies and the Government Accountability Office (GAO) to monitor budget execution effectively. In terms of ex post oversight, the Syrian parliamentary oversight system focuses on reviewing

final accounts with meticulous discussions to ensure compliance with legal regulations. In the United States, ex post oversight is characterized by complexity, as Congress reviews final accounts and independent reports, contributing to enhanced transparency and accountability.

The study concludes that both systems strive to ensure transparency and accountability in managing public funds; however, they face specific challenges regarding the independence of oversight bodies and the size and complexity of the budget. Therefore, there is a pressing need to improve parliamentary oversight mechanisms in Syria by enhancing the independence of oversight bodies, modernizing legal frameworks, and promoting transparency and accountability.

This study emphasizes the importance of developing parliamentary oversight systems in both countries to ensure effective and trustworthy management of public resources, thereby contributing to the achievement of desired financial and social objectives.

١ مقدمة:

تُعَدُّ الموازنة الحكومية أداةً حيوية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فهي الوسيلة الأساسية لتوزيع الموارد وضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة. في هذا الإطار، تبرز أهمية الرقابة البرلمانية على الموازنة، حيث تُشكِّل ضمانةً لتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. تُعزِّز هذه الرقابة قدرة المؤسسات التشريعية على

الإشراف على السياسات المالية للحكومة، وتحديد أولويات الإنفاق، وضمان استخدام الموارد الوطنية بما يتماشى مع المصالح العامة.

وأتت هذه الدراسة بغرض إجراء مقارنة تحليلية بين نظامي الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية في الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم اختيار هاتين الدولتين نظرًا للتباين الكبير بين النظامين السياسيين والتشريعيين، إذ تُعتبر الولايات المتحدة دولة ذات نظام ديمقراطي راسخ يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات، بينما تشهد سوريا نظامًا سياسيًا يتميز بتداخل السلطات.

ستتناول هذه الدراسة آليات وإجراءات الرقابة البرلمانية في كلا النظامين، بالإضافة إلى تحليل مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، مع التركيز على التحديات التي تواجه هذه الرقابة في كل من سوريا والولايات المتحدة. كما ستستعرض الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحكم عملية الرقابة البرلمانية، ودور البرلمانات في تعديل واعتماد الموازنات الحكومية.

من خلال هذه المقارنة، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لمدى تأثير البيئة السياسية والمؤسساتية على فعالية الرقابة البرلمانية على الموازنة، وكيف يمكن للدروس المستفادة من التجارب المختلفة أن تُسهم في تحسين هذه الرقابة في دول أخرى.

٢ إشكالية الدراسة:

تتمحور الدراسة حول التباين في فعالية ودور الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية بين الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية. ففي ظل اختلاف النظامين السياسيين والمؤسساتيين بين البلدين، تبرز تساؤلات حول كيفية تأثير هذه الفروقات على

فعالية الرقابة البرلمانية، ومدى قدرة البرلمانات في كلا البلدين على الإشراف والتحكم في إدارة الموارد المالية للدولة.

تواجه الرقابة البرلمانية تحديات متعددة تختلف من سياق إلى آخر، مما يثير التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة: كيف تؤثر الفروقات بين النظامين السياسيين في سوريا والولايات المتحدة على آليات وإجراءات الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية؟ ومن هنا تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتناول دور الأطر القانونية والمؤسساتية في تعزيز أو إضعاف هذه الرقابة، بالإضافة إلى استكشاف مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على فعالية الرقابة البرلمانية في كل من البلدين.

من خلال هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى تحديد العوامل التي تسهم في نجاح الرقابة البرلمانية في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموازنة الحكومية، وفهم التحديات التي قد تعوق تحقيق هذه الأهداف في سياقات سياسية مختلفة.

٣ دوافع البحث:

بدأت دوافع الباحث في اختيار هذا الموضوع من إدراكه العميق لأهمية الرقابة البرلمانية كآلية محورية في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المالية للدولة. فمع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول، تبرز الحاجة الملحة لتعزيز دور المؤسسات التشريعية في ضمان توزيع الموارد العامة بشكل عادل وفعال.

لقد أثار اهتمام الباحث التباين الواضح في كيفية ممارسة الرقابة البرلمانية بين مختلف الأنظمة السياسية، وخاصة بين دولة ذات نظام ديمقراطي راسخ مثل الولايات المتحدة

الأمريكية، وأخرى ذات نظام سياسي معقد مثل الجمهورية العربية السورية. هذا التباين دفع الباحث للتساؤل عن مدى تأثير هذه الفروقات على فعالية الرقابة البرلمانية، وما يمكن استخلاصه من تجارب الدولتين في هذا المجال.

علاوة على ذلك، ينبع اهتمام الباحث بهذا الموضوع من الرغبة في تقديم إسهام علمي يسهم في تحسين ممارسات الرقابة البرلمانية في الدول النامية، وخاصة في المنطقة العربية، التي تواجه تحديات خاصة في هذا المجال. من خلال هذه الدراسة، يسعى الباحث إلى تقديم تحليل مقارن يمكن أن يكون مرجعاً لمتخذي القرار والمشرعين لتحسين الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحكم الرقابة على الموازنة، مما يعزز من كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة في خدمة مواطنيها.

٤ أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على دور الرقابة البرلمانية في إدارة الموازنة الحكومية، وهو موضوع ذو صلة جوهرية بتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في الحكم. ففي ظل تزايد الاهتمام العالمي بتطوير الحوكمة الرشيدة والحد من الفساد المالي والإداري، يصبح من الضروري فهم كيفية ممارسة الرقابة البرلمانية وتأثيرها على إدارة الأموال العامة.

البحث يكتسب أهميته بشكل خاص من المقارنة بين نظامين سياسيين مختلفين جذرياً، هما الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية. من خلال هذه المقارنة، يساهم البحث في الكشف عن تأثير السياقات السياسية والمؤسساتية على فعالية الرقابة البرلمانية، مما يمكن أن يوفر رؤى مهمة لصانعي السياسات والمشرعين في الدول الأخرى، خاصة تلك التي تسعى إلى تطوير نظم رقابة أكثر فعالية.

علاوة على ذلك، يمثل البحث إسهاماً علمياً في مجال الدراسات المقارنة، حيث يقدم فهماً أعمق للعوامل التي تؤثر على الرقابة البرلمانية في بيئات سياسية متنوعة. النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة ليس فقط للباحثين والأكاديميين المهتمين بدراسة النظم السياسية والمالية، ولكن أيضاً للجهات التنفيذية والتشريعية التي تسعى لتحسين أطر الرقابة في دولها، بما يخدم تعزيز الإدارة المالية المستدامة وتحقيق التنمية الشاملة.

٥ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى توضيح دور وأهمية الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية من خلال مقارنة بين الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

١. **تحليل آليات وإجراءات الرقابة البرلمانية** :يسعى البحث إلى دراسة وتحليل الآليات والإجراءات المتبعة في الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية في كل من سوريا والولايات المتحدة، مع التركيز على الفروقات بين النظامين في كيفية تنفيذ هذه الرقابة.

٢. **تقييم فعالية الرقابة البرلمانية** :يهدف البحث إلى تقييم مدى فعالية الرقابة البرلمانية في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموازنة العامة في البلدين، واستكشاف العوامل التي تسهم في تعزيز أو إضعاف هذه الفعالية.

٣. **استكشاف التحديات والمعوقات** :يركز البحث على تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه الرقابة البرلمانية في كل من سوريا والولايات المتحدة، سواء كانت مرتبطة بالبيئة السياسية أو القانونية أو المؤسساتية.

٤. **مقارنة الأطر القانونية والمؤسساتية** :يهدف البحث إلى مقارنة الأطر القانونية والمؤسساتية التي تنظم الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية في كل من البلدين، ودراسة كيفية تأثير هذه الأطر على أداء البرلمانات في تنفيذ مهامها الرقابية.

٥. **تقديم توصيات لتحسين الرقابة البرلمانية** :بناءً على نتائج الدراسة، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تهدف إلى تحسين الرقابة البرلمانية على الموازنة في الدول ذات السياقات المشابهة، مع التركيز على الدروس المستفادة من التجارب السورية والأمريكية.

٦. **إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال الدراسات المقارنة** :يسعى البحث إلى الإسهام في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالدراسات المقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالرقابة البرلمانية على الموازنات الحكومية، من خلال تقديم تحليل معمق لحالتين مختلفتين.

٦. منهج البحث

يعد منهج البحث من الأساسيات التي اعتمدنا عليها في توضيح صيرورة موضوع الدراسة ونظراً لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا في إعداد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي ويظهر المنهج الوصفي من خلال توصيف مفهوم الرقابة على الموازنة العامة بمجمل

أبعادها ومعوقاتها ومتطلباتها ويظهر التحليلي من خلال الاطلاع على ما ورد في الكتب والمجلات العلمية والدوريات التي تتعلق بالبحث ودراستها دراسة تحليلية معمقة لكل جزئية من جزئياتها للتوصل إلى نتائج محددة قابلة للتحقيق .

كما تم تمحيص الوقائع وإخضاعها للتفسيرات السببية وتحليل الحقائق الكلية في البحث والمفاهيم الأساسية للرقابة على الموازنة العامة بكونها دراسة في حالة استثنائية وتحليل مختلف الآليات المعتمدة للرقابة عليها تمهيدا للخروج إلى التفاصيل الدقيقة وتطبيق ذلك على الرقابة في سورية لتطوير الموازنة العامة خاصة في ظل التغيرات الراهنة وتداعياتها

٧ خطة البحث

سنعالج هذا الموضوع في مقدمة ومبحثين وخاتمة نتناول من خلال المقدمة تعريف وتحديد مفهوم الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية ثم نتناول في المبحث الأول آليات الرقابة البرلمانية السابقة والمرافقة واللاحقة ثم نعقب ذلك في مبحث ثاني نتناول فيه النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقارنات التي أجريناها بين الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية في الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية والفروق والتشابهات بينهما وخاتمة تتضمن مجموعة من المقترحات والتوصيات لتفعيل وتعزيز دور الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية .

الرقابة البرلمانية على الموازنة الحكومية

تُعد الرقابة البرلمانية من أهم وظائف البرلمان إلى جانب دوره التشريعي، حيث تمثل تجسيداً عملياً لمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن بينها. وبموجب الدساتير، يُمنح البرلمان صلاحيات رقابية لمتابعة أعمال السلطة التنفيذية[١]، مما يحقق المبدأ الدستوري القائل "لا سلطة دون مسؤولية"[٢]. ويُمكن تعريف الرقابة البرلمانية بأنها الآلية التي يتم من خلالها مراقبة البرلمان لأعمال السلطة التنفيذية ضمن الحدود الدستورية الممنوحة له، بهدف التأكد من احترامها لالتزاماتها الدستورية، خصوصاً في القضايا المالية[٣].

ويمارس البرلمان هذه الرقابة باعتباره ممثلاً للشعب، مستخدماً أدوات عدة مثل الأسئلة البرلمانية التي يوجهها النواب إلى الحكومة، مما يسمح بتسليط الضوء على أداء الحكومة والكشف عن أي تجاوزات أو مخالفات قد تحدث[٤]. ولا تتوقف الرقابة عند هذا الحد، بل قد تتصاعد لتصل إلى المساءلة السياسية عبر استجواب الوزراء أو الحكومة بأكملها[٥]. وقد

[١] محمد خير العكام، الرقابة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨، ص١٧٦.

[٢] باسم محسن نايف حمود. "التلازم بين سلطة رئيس الجمهورية ومسؤوليته في الدساتير العراقية" دراسة تحليلية مقارنة ".*مجلة الكلية الاسلامية الجامعة* .470–437 :(2022) 2.69

[٣] شيخة خليفة الدوسري، الرقابة البرلمانية، منصة الأبحاث والدراسات الجامعية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، ٢٠٢٠، ص٩.

[٤] نقادي حفيظ، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٠، يناير، الجزائر، ٢٠١٤، ص٦٨.

[٥] إبراهيم هلال المهندي، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري القطري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٢١.

تترتب على ذلك عواقب مثل سحب الثقة من وزير معين أو حتى من الحكومة ككل إذا تطلب الأمر[٦].

كما يُمكن اعتبار الرقابة البرلمانية سلطة دائمة تخول للبرلمان متابعة الأداء المستمر للسلطة التنفيذية بما يتوافق مع أحكام الدستور، مما يضع الحكومة تحت مراقبة دائمة للتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة النافذة. وتظهر أهمية هذه الرقابة في تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والمساءلة، مما يُسهم بشكل مباشر في تعزيز سيادة القانون[٧]. وفي هذا السياق، تلعب الرقابة البرلمانية دوراً محورياً في تحقيق الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، وهو ما يعكس التزام البرلمان بدوره الرقابي تجاه السلطة التنفيذية وضمان التزامها بمصلحة الشعب.

تلك الأدوار تجعل الرقابة البرلمانية إحدى الأدوات الدستورية التي لا غنى عنها في صون الحريات العامة وتوجيه مسار الحكم نحو الشفافية والمسؤولية.

المبحث الأول : آليات الرقابة البرلمانية

تتسم الرقابة البرلمانية بتعدد آلياتها وأدواتها، التي تشمل مراجعة الموازنة، جلسات الاستماع، التقارير الدورية، واللجان البرلمانية المتخصصة. تبدأ هذه العملية بمناقشة الموازنة قبل إقرارها، حيث يخضع مشروع الموازنة لجلسات عامة وأخرى ضمن اللجان

[٦] فاطمة الزهراء غربي، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٥، ص٢٣٨

[٧] محمد عبد الرضا حسين السيلاوي، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في العراق، مجلة المعهد، العدد ١٣، ٢٠٢٣، ص٤٥١

المختصة لضمان توافقها مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ويأتي ضمن تلك الآليات عقد جلسات استماع تُستدعى فيها الشخصيات الحكومية المعنية لتقديم توضيحات حول تفاصيل الموازنة وكيفية توزيع الموارد بشكل يحقق المصلحة العامة[٨].

وتستمر الرقابة بعد إقرار الموازنة من خلال متابعة تنفيذها. في هذه المرحلة، تقوم اللجان البرلمانية المختصة بمراجعة تقارير الأداء المالي وتقديم توصيات لتحسين الأداء الحكومي المالي. هذا الدور الرقابي يستمر حتى مراجعة الحسابات الختامية للموازنة، للتأكد من الالتزام بالموازنة المقررة وأوجه الصرف[٩].

وبذلك، يمكن القول إن الرقابة البرلمانية تمر بثلاث مراحل رئيسية: الرقابة السابقة على الموازنة، التي تتعلق بمراجعتها قبل الإقرار؛ الرقابة المستمرة، التي تراقب تنفيذ الموازنة؛ والرقابة اللاحقة، التي تركز على مراجعة الحسابات الختامية وتقييم الأداء المالي العام. هذه المراحل تُظهر بوضوح أهمية الدور الرقابي الذي يمارسه البرلمان لضمان الشفافية والكفاءة في استخدام الموارد العامة، بما يعزز من مبدأ المحاسبة وسيادة القانون.

i. الرقابة السابقة:

تُعد الرقابة السابقة التي يمارسها البرلمان على الموازنة الحكومية من الأدوات الجوهرية لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة. هذه الرقابة، التي تسبق اعتماد

[٨] سام دلة، النظام الدستوري السوري، الموسوعة القانونية المتخصصة، https://www.arab-ency.com.sy/law/details/25934/7

[٩] محمد خير العكام، الرقابة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية، ٢٠١٨، ص١٨٠

الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية، تلعب دورًا أساسيًا في التأكد من أن الموازنة تتوافق مع السياسات العامة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة[١٠].

ويُمكن القول بأن هذه الرقابة تمثل أداة فعّالة لتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة، إذ من خلال المراجعة الدقيقة والتدقيق المسبق لبنود الموازنة، يضمن البرلمان أن الموارد المالية ستُخصص وفقًا للأولويات المحددة. هذا الإجراء يسهم في تعزيز كفاءة البرامج الحكومية والحد من فرص الفساد المالي، كما يعزز الرقابة السابقة من الكفاءة الاقتصادية عبر التأكد من أن التقديرات المالية والإنفاق الحكومي تتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

إلى جانب ذلك، فإن الرقابة السابقة تُسهم في تعزيز الالتزام بالقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالمالية العامة، مما يُضفي مصداقية أكبر على النظام المالي للدولة ويعزز من ثقة الجهات المعنية. ومن هذا المنطلق، تُشكل الرقابة السابقة ضمانة هامة لتحقيق أهداف الإنفاق العام بما يتماشى مع المصلحة العامة.

١. آلية الرقابة السابقة

تبدأ آلية الرقابة السابقة للموازنة الحكومية بتقديم الحكومة لمشروع الموازنة إلى البرلمان، حيث يتضمن هذا المشروع تفاصيل دقيقة تتعلق بالإيرادات المتوقعة والنفقات والخطط المالية للعام المالي المقبل. بعد ذلك، تتولى اللجان البرلمانية المتخصصة، مثل لجنة المالية أو لجنة الموازنة، مسؤولية مراجعة المشروع من خلال تحليل الأرقام والتقديرات

[١٠] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨ ص:٣٧٤.

الاقتصادية، مع التأكد من مدى توافقه مع الأولويات السياسية والاقتصادية للدولة. هذه العملية تعدّ خطوة هامة لضمان توافق الموازنة مع القوانين المالية والاقتصادية المحددة[١١].

تتبع هذه المراجعة جلسات مناقشة عامة، حيث يُتاح للبرلمانيين فرصة لتقديم اقتراحاتهم وتعديلاتهم بناءً على تقييمهم الشامل للمشروع، مما يمكن البرلمان من تعديل الموازنة وفقًا لما يراه ضروريًا لضمان الامتثال للقانون وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. وبعد المناقشة، يُعرض المشروع بصيغته المعدلة على البرلمان للتصويت عليه، وبمجرد التصويت الإيجابي عليه، يُصبح الموازنة معتمدة، مما يسمح للحكومة بتنفيذ خططها المالية للسنة المالية القادمة.

في الجمهورية العربية السورية، تُعد عملية إقرار الموازنة العامة إحدى أبرز المهام المنوطة بمجلس الشعب، حيث يضطلع المجلس بدور مركزي في مناقشة وإقرار الموازنة العامة . وتُعتبر الموازنة العامة أداة محورية في توجيه السياسات العامة وتنفيذ البرامج الحكومية، وتُمثل الخطة المالية السنوية التي تحدد الإيرادات والنفقات للدولة. وتُقدم الحكومة مشروع الموازنة لمجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية، ما يُتيح للمجلس الوقت الكافي لدراستها والتأكد من توافقها مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وقد درجت الدساتير المتعاقبة على النص بضرورة احتواء كل سنة مالية على موازنة واحدة فقط، تُحدد كيفية إعدادها بموجب القانون[١٢]، ويُقدَّم مشروع الموازنة إلى مجلس الشعب للتصويت عليه "بابًا بابًا" . لا تدخل الموازنة حيز التنفيذ إلا بعد إقرارها من قبل

[١١] محمد خير العكام، الرقابة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية، ٢٠١٨، ص٢٤-٢٥.

[١٢] المادة /٧٩/ من دستور الجمهورية العربية السورية للعام ٢٠١٢.

المجلس، وفي حال التأخير، يُستمر العمل بالموازنة السابقة حتى إقرار الموازنة الجديدة. كما يحظر أي تعديل أو مناقلة بين أبواب الموازنة إلا وفقًا لأحكام القانون، بما يعزز الالتزام بالضوابط المالية[١٣].

أما في النظام الأمريكي، فتتسم عملية إقرار الموازنة الحكومية بدرجة عالية من التعقيد والدقة، إذ يضطلع الكونغرس بدور بارز في جميع مراحلها. تبدأ هذه العملية مع تقديم الرئيس لمقترح الموازنة في فبراير من كل عام، ويجسد هذا المقترح رؤية الإدارة التنفيذية للأولويات المالية والسياسية للسنة المقبلة. تُحال الموازنة بعد ذلك إلى لجان الموازنة في مجلسي النواب والشيوخ، حيث تتم مراجعتها من خلال جلسات استماع واستجواب، تُستجوب فيها الإدارة التنفيذية حول تفاصيل الموازنة[١٤].

بعد تقديم توصيات اللجان المختصة، يُطرح مشروع الموازنة للتصويت في مجلسي الكونغرس، حيث يشهد هذا الإجراء تفاوضًا مكثفًا بين المشرعين حول التعديلات الضرورية لضمان تلبية الأهداف الوطنية. تُختتم هذه العملية عندما يُوافق الكونغرس على الموازنة، ثم تُرسل إلى الرئيس لتوقيعها.

يتضح من هذا العرض أن الرقابة البرلمانية على الموازنة تمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر الديمقراطية والحوكمة، حيث تتجلى هذه الرقابة بشكل مختلف في الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية، وفقًا للسياقات القانونية والسياسية الخاصة

[١٣] المادة /٨٠/ من دستور الجمهورية العربية السورية للعام ٢٠١٢.

[14] Saturno, James V. "Introduction to the federal budget process." *Congressional Research Service: Report* (2020): 1-38.

بكل دولة. ففي سورية، تُمارس الرقابة بآليات تضمن الالتزام بالقوانين المالية وتعزز الشفافية، بينما في الولايات المتحدة، تتخذ العملية شكلًا أكثر تعقيدًا يتميز بالتفاوض المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ما يعكس توازنًا دقيقًا في صنع القرار المالي.

ii. الرقابة المرافقة:

الرقابة المرافقة للموازنة الحكومية تُعدّ من الركائز الجوهرية في دعم الشفافية والمساءلة المالية، حيث يتولى البرلمان دوراً رقابياً أساسياً بعد إقرار الموازنة، للتحقق من أن عمليات الإنفاق تسير وفق التقديرات والخطط المعتمدة. وتتيح هذه الرقابة المستمرة الفرصة للبرلمان لمتابعة مدى الالتزام الحكومي بتنفيذ الموازنة، مما يسهم في التأكد من أن الأولويات الوطنية والاجتماعية تتحقق عبر الإنفاق العام الموجه بدقة[١٥].

إن هذه الآلية ليست مجرد مراقبة شكلية، بل هي عملية فعّالة تتيح للبرلمان التأكد من أن الأموال العامة تُستخدم في الأغراض المحددة، وتضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. كما تُعتبر الرقابة المرافقة أداة محورية لتعزيز الشفافية عبر تقارير دورية تكشف عن كيفية استخدام الأموال العامة، مما يقلل من احتمالية حدوث الفساد أو إساءة استخدام الموارد. إذ تشمل آليات الرقابة المرافقة عدة خطوات متسلسلة. أولاً، تُشكل اللجان البرلمانية المتخصصة كـ"لجنة الموازنة" أو "لجنة المالية"، التي تقوم بجمع وتحليل البيانات والتقارير المقدمة من الجهات الحكومية. ثم تُعقد جلسات استماع دورية لمناقشة تلك التقارير، ما يُتيح لأعضاء البرلمان الفرصة لمساءلة المسؤولين الحكوميين حول مدى

[١٥] المرسي السيد حجازي،" مبادئ الاقتصاد العام "، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٩٥

التزامهم بالتنفيذ المقرر. وأخيراً، قد يتخذ البرلمان إجراءات تصحيحية بناءً على النتائج، مثل إعادة تخصيص الموارد أو تعديل السياسات المالية[١٦].

دراسات عديدة أشارت إلى أهمية الرقابة المرافقة. منها، دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في ٢٠٢٢ أكدت أن البرلمانات التي تمارس هذه الرقابة بفعالية تستطيع تحقيق تحسينات ملموسة في تنفيذ البرامج الحكومية[١٧]. كذلك، أوضحت أن هذه الرقابة تعزز الشفافية وتحسن نتائج تنفيذ السياسات العامة، مما يزيد من ثقة الجمهور في إدارة الموارد العامة. وعلى الرغم من هذه الفوائد، إلا أن الرقابة المرافقة تواجه تحديات عدة، منها التأخر في الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، والذي قد يؤثر سلباً على فعالية الرقابة. كما أن القيود المالية والبشرية للبرلمان قد تعيق قدرته على إجراء مراجعات شاملة. بالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر بعض البرلمانات إلى الخبرة التقنية اللازمة لتحليل البيانات المالية بشكل كافٍ[١٨].

في الجمهورية العربية السورية، يضطلع مجلس الشعب بدور محوري في الرقابة على تنفيذ الموازنة، معتمدًا على أدوات رقابية منصوص عليها في النظام الداخلي الصادر في ٢٠١٧. الأسئلة البرلمانية تأتي في طليعة تلك الأدوات، حيث يستطيع أي عضو توجيه الأسئلة للوزراء حول تنفيذ الموازنة، سواء شفهيًا في الجلسات أو كتابيًا عبر رئيس

[١٦] محمد خير العكام، الرقابة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية، ٢٠١٨، ص ٢٦-٢٧

[17] OECD. (2022). *Strengthening Parliamentary Budget Oversight: The Role of Legislatures in Budgetary Governance*. Retrieved from OECD website.

[18] Lienert, Ian. "Role of the legislature in budget processes." *The international handbook of public financial management*. London: Palgrave Macmillan UK, 2013. 116-136.

المجلس. كما يحق للمجلس دعوة الوزراء لمناقشتهم حول الأمور المالية، مما يُضفي طابعًا من الرقابة المباشرة على الأداء الحكومي[١٩].

وتكمن أيضاً أهمية الرقابة المرافقة في الأدوار التي تؤديها الأجهزة الرقابية الأخرى مثل وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية. إذ تُشرف وزارة المالية من خلال محاسبي الإدارات على تنفيذ النفقات والإيرادات العامة، بما في ذلك تدقيق العقود المالية وضمان قانونية الإجراءات المالية قبل تنفيذها. كذلك، يُعدّ الجهاز المركزي للرقابة المالية، بحسب القانون المالي الأساسي، مسؤولاً عن مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة، ولكن تبعيته لرئاسة مجلس الوزراء قد تُحدّ من استقلاليته[٢٠].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فتُمارس الرقابة البرلمانية على الموازنة من خلال الكونغرس الذي يعتمد على لجانه المختصة في مراجعة تقارير الإنفاق، مع دور محوري لمكتب المحاسبة الحكومي (GAO) الذي يُعدّ الذراع الرقابي المستقل للكونغرس.[٢١] وتتيح جلسات الاستماع المنتظمة لأعضاء الكونغرس فرصة مساءلة ممثلي الوكالات الحكومية حول تفاصيل تنفيذ الموازنة، بما يعزز من الشفافية والمساءلة[٢٢].

[١٩] د/ حسن مصطفى البحري: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، (دراسة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومصر وسوريا)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٦، ص ٤٦.

[٢٠] محمد خير العكام، منشرات الجامعة الافتراضية، ٢٠١٨، ص٥٠.

[21] Government Accountability Office. (2022). GAO's Role in Supporting Congressional Oversight. Retrieved from GAO website.

[22] Straussman, Jeffrey D., and Ari Renoni. "Nonpartisan legislative budget offices: A tentative step toward improving legislative oversight." *Governance* 24.1 (2011): 167-173.

وعلى الرغم من التعقيد الذي يميز الموازنة الفيدرالية الأمريكية، إلا أن الكونغرس يمتلك مرونة تمكنه من إجراء تعديلات تشريعية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والمالية، ما يضمن استمرارية الرقابة المرافقة ويجعل الموازنة أداة مرنة لتحقيق الأهداف الحكومية.

بالمقارنة بين النظامين السوري والأمريكي، نلاحظ أن الرقابة في سورية تعتمد بشكل كبير على الدور المباشر لوزارة المالية وبشكل ثانوي لمجلس الشعب ، بينما تتميز الرقابة في الولايات المتحدة بتكامل أكبر بين الكونغرس والهيئات الرقابية المستقلة مثل GAO، مما يساهم في تحقيق رقابة أكثر شمولية وتفصيلية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه كل نظام، يظل الهدف المشترك هو ضمان الاستخدام الفعّال للأموال العامة وتحقيق الشفافية والمساءلة المالية..

iii. الرقابة اللاحقة:

تعتبر الرقابة البرلمانية اللاحقة على الموازنة العامة أداة أساسية في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال تقييم مدى التزام تنفيذ الإنفاق بالأهداف المحددة[٢٣]. هذه الرقابة لا تقتصر على المتابعة السطحية، بل تمثل آلية فعالة لضمان أن الأموال العامة تُدار وفقاً للمعايير القانونية والمالية المعتمدة[٢٤]. في هذا السياق، تُعد الرقابة البرلمانية اللاحقة في الجمهورية العربية السورية جزءاً من المنظومة القانونية المنصوص عليها في الدستور والنظام الداخلي لمجلس الشعب. حيث يتم عرض

[٢٣] مصطفى الفار، " الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص٩١

[٢٤] إيمان محمد الشربيني عباس، أسانيد الرقابة البرلمانية وتعزيزها في مصر والكويت، مجلة الدراسات القانونية، ع٥٥، ج٢، آذار ٢٢

الحسابات الختامية للسنة المالية على مجلس الشعب خلال مدة لا تتجاوز سنة من انتهاء السنة المالية، ويتم إقرارها بقانون يتبع نفس الإجراءات المعتمدة للموازنة العامة[٢٥]. كما يلعب النظام الداخلي لمجلس الشعب دوراً حاسماً في تنظيم هذه الرقابة، بدءاً من توزيع مشروع قانون الحسابات الختامية على الأعضاء فور وروده من الوزارة، وحتى مناقشته في لجان متخصصة مثل لجنة الموازنة والحسابات. من خلال جلسات استماع برلمانية تُدعى فيها الجهات الحكومية لتقديم توضيحات حول الأداء المالي، يتمكن مجلس الشعب من مراقبة مدى التزام الإنفاق بالخطط المعتمدة وتحليل أي انحرافات قد تكون حدثت. وتتم هذه الإجراءات وفق نظام صارم يضمن الوقت الكافي للأعضاء لدراسة التقارير وتقديم الملاحظات[٢٦]، مما يعزز من دور المجلس في متابعة تنفيذ الموازنة وضمان تطابقها مع المعايير المعتمدة. ورغم الفوائد الكبيرة لهذه الرقابة، إلا أنها لا تخلو من التحديات. من أبرز هذه التحديات تأخر المعلومات اللازمة للتحليل، إضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات شفافة من بعض الجهات الحكومية. فضلاً عن ذلك، فإن نقص الموارد الفنية لدى البرلمان قد يحد من قدرته على إجراء مراجعات دقيقة وشاملة. إلا أن تلك التحديات لا تقلل من أهمية الرقابة كأداة فعالة في كشف الانحرافات المالية وتوجيه السياسات التصحيحية.

على الصعيد المقارن، نرى أن الولايات المتحدة تعتمد أسلوباً مشابهاً في الرقابة البرلمانية اللاحقة على الموازنة العامة. الكونغرس الأمريكي، عبر لجانه المتخصصة ومكتب المحاسبة الحكومي (GAO)، يقوم بمراجعة الحسابات الختامية وتقديم تقارير مفصلة حول كيفية إنفاق الأموال العامة. يعد مكتب GAO أحد الأعمدة الرئيسية في هذه

[٢٥] المادة /٨٢/ من دستور الجمهورية العربية السورية للعام ٢٠١٢

[٢٦] النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري للعام ٢٠١٧

العملية، حيث يقدم توصيات لتحسين إدارة الموارد المالية وضمان الشفافية. إلا أن الرقابة اللاحقة في الولايات المتحدة تواجه أيضاً تحديات، مثل تأخير وصول البيانات المالية وتعقيد عملية تحليلها. دراسة أجرتها جامعة كولومبيا في عام ٢٠٢٢ أشارت إلى أن هذه التحديات قد تعرقل الكشف عن الانحرافات المالية في الوقت المناسب[٢٧].

بالتالي، يمكن القول إن الرقابة البرلمانية اللاحقة على الموازنة العامة تُعتبر ركيزة أساسية في الحفاظ على نزاهة إدارة الأموال العامة في كل من الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة، على الرغم من اختلاف الأدوات والآليات المعتمدة في كل منهما.

ففي الجمهورية العربية السورية، تُمثل الرقابة البرلمانية اللاحقة على الموازنة عملية محكمة تتماشى مع الأطر القانونية والدستورية والنظام الداخلي لمجلس الشعب. وعقب انتهاء السنة المالية، يُعرض مشروع قانون الحسابات الختامية على المجلس في غضون فترة لا تتجاوز السنة الواحدة. وتشابه هذه العملية في خطواتها إجراءات إقرار الموازنة العامة، إذ تبدأ بتوزيع مشروع قانون قطع الحسابات والبيان المالي المتعلق به على الأعضاء. يقوم وزير المالية بتقديم ملخص للبيان المالي، ثم يُفتح المجال لأعضاء المجلس لطرح ملاحظاتهم ومناقشة المشروع. بعدها، تُحال هذه المشروعات إلى لجنة الموازنة والحسابات لدراستها وإعداد تقريرها النهائي، الذي يتوجب تقديمه خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً، مع إمكانية التمديد عند الحاجة. ويُوزع التقرير على الأعضاء ليتم

27 Columbia University. (2022). Challenges in Post-Budgetary Oversight and Accountability. Retrieved from Columbia University website.

مناقشته بعد مرور ثلاثة أيام على توزيعه، ويُصوت على الحسابات الختامية "باباً باباً" وفق الضوابط القانونية المتبعة، مما يضمن أن تنفيذ الموازنة قد تم وفقاً للمعايير المالية والقانونية المعمول بها.

وفي المقابل، تقوم الرقابة البرلمانية اللاحقة في الولايات المتحدة الأمريكية على نظام متعدد المستويات وواسع النطاق. بعد إقرار الموازنة وتطبيقها، يُشرف الكونغرس على متابعة تنفيذها من خلال مراجعة التقارير الدورية التي تقدمها الوكالات الحكومية. وتقدم هذه التقارير معلومات دقيقة حول الإنفاق الفعلي مقارنةً بما تم تحديده في الموازنة المعتمدة، مما يُسهل الكشف عن أي انحرافات محتملة. وتقوم لجان الكونغرس المتخصصة، مثل لجنة المخصصات ولجنة الرقابة والإصلاح، بدور محوري في تحليل الأداء المالي للوكالات الحكومية. ويُعتبر مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) إحدى الأدوات الرئيسية في هذه الرقابة، حيث يقوم بإجراء مراجعات مستقلة وشاملة للحسابات الختامية والتقارير المالية. ويُقدم المكتب تقارير تتضمن تحليلات دقيقة وتوصيات لتحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الشفافية. تُعد هذه التقارير أداة مهمة يعتمد عليها الكونغرس لتقييم مدى التزام الوكالات الحكومية بالخطط المالية، وللكشف عن أي تجاوزات أو إساءة استخدام للموارد العامة.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها الرقابة اللاحقة في كل من النظامين السوري والأمريكي، إلا أن كلاهما يواجه تحدياته الخاصة. ففي سورية، يتطلب الأمر من مجلس الشعب ضمان أن جميع الإجراءات تتماشى مع الضوابط القانونية المعمول بها، وهو ما يتطلب متابعة دقيقة وتوفير تقارير موثوقة من مختلف الجهات المعنية. أما في الولايات المتحدة، فإن الرقابة تواجه تحديات تتعلق بتأخر الحصول على البيانات المالية أو نقص

التفاصيل المقدمة من الوكالات الحكومية، مما قد يؤثر سلباً على فعالية عملية التحليل والتقييم.

وباختصار، تعكس الرقابة البرلمانية اللاحقة في سورية التزاماً بالإجراءات المنهجية التي تضمن توافق تنفيذ الموازنة مع القوانين والضوابط المعتمدة، في حين تُبرز الرقابة في الولايات المتحدة نظاماً متكاملاً يقوم على التحليلات المستندة إلى تقارير مستقلة وتوصيات تصحيحية. ويُسهم كل نظام في تعزيز الشفافية والمساءلة، إلا أن التحديات التي تواجه كلا النظامين تدل على ضرورة السعي الدائم نحو تحسين الإجراءات وزيادة فعالية الرقابة المالية..

المبحث الثاني : النتائج:

من خلال المقارنات التي أجريناها بين الرقابة البرلمانية السابقة والمرافقة واللاحقة على الموازنة الحكومية في الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية، تتجلى الفروق والتشابهات التي تعكس كيفية تعامل كل نظام مع المال العام ودرجة الشفافية التي يتمتع بها.

١. الرقابة البرلمانية السابقة:

في الجمهورية العربية السورية، يُعتبر مجلس الشعب الجهة المحورية التي يتم فيها اتخاذ قرار إقرار الموازنة العامة للدولة، استناداً إلى الدستور والنظام الداخلي لمجلس الشعب. يُلزم المجلس بمناقشة الموازنة بشكل متعمق، حيث يُصوت على كل بند من بنودها بشكل تفصيلي، مما يضمن توافق الموازنة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتهدف

هذه العملية إلى تجنب أي زيادات غير مبررة في الإيرادات أو النفقات، مما يعزز من فعالية الرقابة المسبقة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فتبدأ عملية إقرار الموازنة بتقديم مقترح من الرئيس إلى الكونغرس. هذه الخطوة تفتح المجال أمام الكونغرس، من خلال لجانه المختصة، لمراجعة المقترح بدقة، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان توافقه مع الأولويات الوطنية. ويتجلى هنا توازن السلطات بين التنفيذية والتشريعية، حيث يساهم هذا التفاعل في تعزيز دور الكونغرس في تحديد كيفية تخصيص الموارد المالية على المستوى الفيدرالي.

٢. الرقابة البرلمانية المرافقة:

في سوريا، تُمارس الرقابة البرلمانية المرافقة عبر أدوات متنوعة تشمل توجيه الأسئلة البرلمانية للوزراء وجلسات المساءلة التي تسمح لأعضاء المجلس بمتابعة تنفيذ الموازنة بشكل دقيق. إضافة إلى ذلك، يقوم محاسبو الإدارات الحكومية بمراقبة قانونية النفقات وضمان عدم تجاوز الاعتمادات المالية المحددة. إلا أن هذه الرقابة قد تواجه تحديات تتعلق بمدى ارتباط الأجهزة الرقابية بالسلطة التنفيذية، مما قد يؤثر سلباً على استقلالية الرقابة وفعاليتها.

أما في الولايات المتحدة، تتخذ الرقابة المرافقة شكلاً أكثر تنوعاً. يتابع الكونغرس تنفيذ الموازنة من خلال تقارير دورية تقدمها الوكالات الحكومية، بالإضافة إلى تقارير مكتب المحاسبة الحكومي (GAO)، الذي يلعب دوراً حيوياً في إجراء مراجعات شاملة ومستقلة، وتقديم توصيات لتحسين إدارة الموارد المالية. ومع ذلك، تعاني الرقابة من تحديات ترتبط بحجم وتعقيد الموازنة، فضلاً عن نقص الموارد، مما قد يؤدي إلى ثغرات في الرقابة.

٣. الرقابة البرلمانية اللاحقة:

في الجمهورية العربية السورية، تركز الرقابة اللاحقة على دراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة. يُعرض مشروع قانون الحسابات الختامية على مجلس الشعب وفق الإجراءات ذاتها المعتمدة لإقرار الموازنة، مما يتيح للمجلس مناقشة وتقييم الأداء المالي للدولة. هذه العملية تهدف إلى ضمان الالتزام بالضوابط القانونية، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.

في المقابل، تتسم الرقابة اللاحقة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعقيد والعمق. يقوم الكونغرس بمراجعة الحسابات النهائية والتقارير المستقلة التي يُعدها مكتب المحاسبة الحكومي (GAO)، وتوفر هذه التقارير تحليلاً دقيقاً للإنفاق والإيرادات، مما يساعد في الكشف عن أي تجاوزات أو إساءة استخدام للموارد المالية. رغم أهمية هذه الرقابة، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بتأخر وصول البيانات المالية ونقص التفاصيل، مما قد يؤثر على فعالية التحليل والتقييم المالي..

الخلاصة

تُظهر المقارنة بين النظامين السوري والأمريكي في مجال الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة اختلافات جوهرية تتعلق بنهج كل منهما في ممارسة الرقابة على المال العام عبر مراحله المختلفة؛ سواء كانت الرقابة السابقة، المرافقة، أو اللاحقة. هذا التباين يعكس خصوصية كل نظام في كيفية معالجة التحديات المالية وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للدولة.

ففي السوري، تُعتبر الرقابة البرلمانية على الموازنة عملية منظمة من خلال الأطر القانونية والدستورية التي تضعها الدولة. يشكل مجلس الشعب القوة الأساسية التي تمارس هذه الرقابة، حيث يقوم بمراجعة الموازنة العامة بدقة ومناقشتها باباً باباً، وهو ما يعكس التزامه بتطبيق معايير الرقابة المالية الصارمة لضمان توافق الموازنة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ومع ذلك، ورغم أهمية هذه الإجراءات، يواجه النظام الرقابي السوري تحديات تتعلق باستقلالية الأجهزة الرقابية عن السلطة التنفيذية، مما قد يؤثر على كفاءة وفعالية الرقابة.

على النقيض من ذلك، يتسم النظام الرقابي الأمريكي بالتكامل والشمولية، حيث يتمتع الكونغرس بصلاحيات واسعة تتيح له مراجعة الموازنة عبر مراحلها المختلفة، بدءاً من تقديم الرئيس لمقترح الموازنة وحتى مراجعة الحسابات الختامية. ويتميز هذا النظام بوجود أدوات رقابية متخصصة مثل مكتب المحاسبة الحكومي (GAO)، الذي يُجري مراجعات مستقلة تفصيلية، مما يعزز من دقة الرقابة المالية ويضمن التزام الوكالات الحكومية بالمعايير المالية المقررة. إلا أن التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية الأمريكية ترتبط بتعقيد الموازنة وحجمها الضخم، مما قد يؤدي إلى صعوبات في متابعة التفاصيل الدقيقة.

من خلال هذه المقارنات، يتضح أن كلا النظامين يسعى بجدية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. ففي سوريا، يظهر التزام مجلس الشعب بممارسة رقابة صارمة لضمان التنفيذ السليم للموازنة، على الرغم من العقبات المتعلقة باستقلالية الأجهزة الرقابية. أما في الولايات المتحدة، فيعكس النظام الرقابي توازناً دقيقاً بين السلطات التنفيذية والتشريعية، مما يُسهم في ضمان فعالية إدارة الموارد المالية. غير أن التحديات المتعلقة بتعقيد البيانات المالية وضخامة الموازنة قد تؤثر على دقة الرقابة وتوقيتاتها.

وفي الختام، تُقدّم الرقابة البرلمانية في كلا البلدين نموذجين مختلفين لضمان إدارة فعالة للموازنة الحكومية، مع التركيز على أهمية تحسين الآليات الرقابية لمواكبة التطورات المستمرة في إدارة المالية العامة. يبقى التحدي الأهم لكلا النظامين هو القدرة على مواجهة العقبات المحددة في كل نظام، سواء كانت مرتبطة باستقلالية الأجهزة الرقابية أو بتعقيد الموازنات، لضمان تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية وتعزيز المساءلة المالية.

و لتطوير نظام الرقابة البرلمانية في الجمهورية العربية السورية، تبرز الحاجة إلى سلسلة من الإصلاحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية وكفاءة هذا النظام بما يتناسب مع تطورات الإدارة المالية الحديثة وضمان الاستجابة السريعة لمتطلبات الشفافية والمساءلة. يمكن عرض هذه المقترحات على النحو التالي:

١. تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية: لضمان فعالية الرقابة البرلمانية، من الضروري تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، سواء كانت داخلية أو خارجية، وذلك من خلال منحها صلاحيات أوسع وتحصينها من أي تدخلات قد تؤثر على حياديتها. فاستقلالية هذه الأجهزة تُعد ركناً أساسياً لتمكينها من أداء دورها بفعالية في مراقبة تنفيذ الموازنة العامة ورصد التجاوزات المالية.
٢. تحديث الأطر القانونية والدستورية: يتطلب تطوير نظام الرقابة البرلمانية في سوريا مراجعة وتحديث القوانين التي تنظم هذه العملية، بما يتوافق مع المعايير الدولية للرقابة المالية. فالدستور والنظام الداخلي لمجلس الشعب يجب أن يتضمنا أحكاماً أكثر وضوحاً وتفصيلاً حول آليات الرقابة، وضمان تنفيذ الموازنة وفقاً للأهداف المحددة دون تجاوزات.

٣. تعزيز الشفافية المالية: الشفافية في عرض البيانات المالية وتوزيعها على أعضاء مجلس الشعب تعد ضرورة لضمان ممارسة رقابة فعالة. يجب العمل على تطوير نظام إلكتروني متكامل يتيح لأعضاء المجلس الاطلاع على التقارير المالية بشكل دوري وبما يسمح لهم بمراجعة تنفيذ الموازنة بشكل مستمر، وليس فقط عند نهاية السنة المالية.

٤. تفعيل آليات المحاسبة والمساءلة: لضمان تطبيق نتائج الرقابة البرلمانية بشكل فعّال، من الضروري تفعيل آليات المحاسبة والمساءلة. يتطلب ذلك إجراءات قانونية محددة تُلزم الجهات التنفيذية باتخاذ التدابير التصحيحية بناءً على توصيات مجلس الشعب، مع وجود نظام رقابي يضمن متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

٥. تعزيز التدريب وبناء القدرات: أعضاء مجلس الشعب بحاجة إلى دعمهم بالمعرفة والخبرات الضرورية لفهم التعقيدات المالية والتشريعية التي تتعلق بالموازنة العامة. لذا، يجب تنظيم دورات تدريبية وورش عمل تستهدف تعزيز قدرات الأعضاء في مجالات الرقابة المالية وتحليل البيانات الاقتصادية، مما يُمكّنهم من أداء دورهم الرقابي بكفاءة أكبر.

٦. زيادة التعاون بين السلطات الرقابية والسلطات التشريعية والتنفيذية: لتعزيز فاعلية الرقابة البرلمانية، يجب تحسين التنسيق بين الأجهزة الرقابية المختلفة من جهة، وبين السلطات التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى. يُعد هذا التعاون أساسياً لضمان توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، ولمعالجة أي انحرافات أو تجاوزات خلال تنفيذ الموازنة.

٧. إشراك المجتمع المدني والإعلام: يمثل إشراك المجتمع المدني والإعلام أداة رقابية إضافية تساهم في تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الموارد العامة. إذ

يمكن أن تلعب هذه الجهات دوراً مهماً في رصد أداء الحكومة وإبلاغ المجلس بأي تجاوزات مالية أو اختلالات في تنفيذ الموازنة.

تُمثّل هذه المقترحات خطوة نحو تطوير نظام الرقابة البرلمانية في سوريا، مما يعزز من قدرة مجلس الشعب على القيام بدوره الرقابي بفعالية أكبر، ويُسهم في تحقيق إدارة أفضل وأكثر شفافية للموارد العامة، بما يتماشى مع تطلعات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

- المرسي السيد حجازي،" مبادئ الاقتصاد العام "، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٩.
- النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري للعام ٢٠١٧
- إبراهيم هلال المهندي، الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري القطري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠١١.

- إيمان محمد الشربيني عباس، أسانيد الرقابة البرلمانية وتعزيزها في مصر والكويت، مجلة الدراسات القانونية، ع٥٥، ج٢، آذار ٢٠٢٢
- باسم محسن نايف حمود. "التلازم بين سلطة رئيس الجمهورية ومسؤوليته في الدساتير العراقية" دراسة تحليلية مقارنة"." مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ٢,٦٩ (٢٠٢٢): ٤٣٧-٤٧٠.
- حسن مصطفى البحري: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية، (دراسة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومصر وسوريا)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٦
- دستور الجمهورية العربية السورية للعام ٢٠١٢
- سام دلة، النظام الدستوري السوري، الموسوعة القانونية المتخصصة، https://www.arab-ency.com.sy/law/details/25934/7
- شيخة خليفة الدوسري، الرقابة البرلمانية، منصة الأبحاث والدراسات الجامعية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، ٢٠٢٠.
- فاطمة الزهراء غربي، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٥.
- محمد خير العكام، الرقابة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية، ٢٠١٨.
- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨ .
- محمد عبد الرضا حسين السيلاوي، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في العراق، مجلة المعهد، العدد ١٣، ٢٠٢٣.

- مصطفى الفار، " الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
- نقادي حفيظ، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٠، يناير، الجزائر، ٢٠١٤.

المراجع باللغة الأجنبية

- Columbia University. (2022). Challenges in Post-Budgetary Oversight and Accountability. Retrieved from Columbia University website.
- Government Accountability Office. (2022). GAO's Role in Supporting Congressional Oversight. Retrieved from GAO website.
- Lienert, Ian. "Role of the legislature in budget processes." The international handbook of public financial management. London: Palgrave Macmillan UK, 2013. 116-136.
- OECD. (2022). Strengthening Parliamentary Budget Oversight: The Role of Legislatures in Budgetary Governance. Retrieved from OECD website.
- Saturno, James V. "Introduction to the federal budget process." Congressional Research Service: Report (2020): 1-38.
- Straussman, Jeffrey D., and Ari Renoni. "Nonpartisan legislative budget offices: A tentative step toward improving legislative oversight." Governance 24.1 (2011): 167-173.